



سموه ينوه بكفاءة قوة دفاع البحرين قائداً ومنتسبين... رئيس الوزراء يوجه:

طرح مشروع "سعادة" التطويري في مناقصة عامة تمهيداً لتنفيذه

• تسهيل منظومة الإجراءات التجارية وتقليص التداخل والازدواجية

• تطوير شارع رياً
واستكمال خدمات
قلالي وسماهيح
والدير

• جائزة الملك
للشباب مبادرة
نبيلة تخدم غايات
أممية سامية

• ترحيب بزيارة
أردوغان تلبية
لدعوة رسمية من
الاهل

• توسعة "العالمية
للاستثمار" لتشمل
شرق "سلمان
الصناعية"

• تمديد حوافز ومزايا
المطار للشركات
لمدة عامين مقبلين

• ارتياح لقدرة
الاقتصاد على خلق
فرص عمل مناسبة
للمواطنين



• سمو رئيس الوزراء مترئساً جلسة مجلس الوزراء أمس



• ياسر الناصر

2016، والتي أظهرت نجاح الحكومة في الحفاظ على استقرار نسبة البطالة السنوية في الحدود الآمنة عند مستوى 4% رغم تحديات الظروف الاقتصادية، وتوفير 5885 شاغراً وظيفياً، وتوظيف أكثر من 22 ألف مواطن في العام 2016، وارتفاع المتوسط العام للأجر الشهري للموظفين في القطاع الخاص بنسبة 3.3%.

وأعرب مجلس الوزراء عن الارتياح لقدرة الاقتصاد البحريني على خلق فرص العمل المناسبة للمواطنين والحفاظ على نسب البطالة في حدودها الطبيعية والآمنة، وذلك في ضوء المذكرة المرفوعة لهذا الغرض من وزير العمل والتنمية الاجتماعية.

خامساً: اطلع مجلس الوزراء على تقرير حول المؤشرات الاقتصادية التي سجلت في الفصل الثالث من العام 2016، والتي كان من أبرزها

تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.9% مقارنة بالربع الثالث من العام الماضي، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية بنسبة 2.7% عن العام 2015 والترخيص لـ 39 مشروعاً صناعياً، وذلك عبر المذكرة المرفوعة لهذا الغرض من وزير الصناعة والتجارة والسياحة.

هذا السياق تقريراً تضمن مؤشرات أداء الجهات الحكومية في نظام التراخيص التجارية ومنها نظام "سجلات" الذي أسهم في تحسين تصنيف مملكة البحرين ضمن تقييم البنك الدولي للدول الأكثر مرونة في بدء الأعمال التجارية، إذ تقدمت من المركز 63 إلى 60 عالمياً وكانت ضمن أفضل 10 دول تقدمت في هذا المجال على مستوى العالم للعام 2016.

رابعاً: استعرض مجلس الوزراء أهم مؤشرات التوظيف والتأمين ضد التعطل والتدريب للعام

المحرق التاريخي بواجهة عصرية معززة بالخدمات والمرافق الترفيهية والسياحية والتجارية، إذ وجه سموه بالإسراع في تنفيذ المشروع أعلاه بطرحه في مناقصة عامة، تمهيداً للشروع فيه، فيما وجه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء كذلك بسرعة تطوير شارع رياً الذي يربط قرى قلالي وسماهيح والدير وإتمام الخدمات واستكمالها في هذه القرى الثلاث. وأحاط نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية المجلس بالموقف التنفيذي لمشروع "سعادة" من حيث التصميمات الفنية والهندسية والاستملاكات الضرورية لربط الجزء الغربي بالجزء الشرقي من المشروع، وأنه يسير بحسب البرنامج المعد لذلك، فيما عرض وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني آخر المراحل الفنية والهندسية بما فيها الاستملاكات اللازمة لمشروع تطوير شارع رياً الذي سيتم الشروع فيه حين إقرار الميزانية المقبلة. بعد ذلك نظر المجلس في المذكرات المدرجة على جدول أعماله واتخذ بخصوصها من القرارات ما يلي:

أولاً: قرر مجلس الوزراء توسعة منطقة البحرين العالمية للاستثمار لتشمل أيضاً منطقة شرق مدينة سلمان الصناعية بالحد، وأن تطبق على الشركات المقامة فيها ذات الحوافز الممنوحة للمستثمرين ولجميع المشاريع القائمة في منطقة البحرين العالمية للاستثمار المتعلقة بالضمانات الضريبية والبرونة والإيجارات وتسجيل الحصول على الخدمات، ويأتي ذلك في إطار حرص الحكومة على تنوع الإيرادات غير النفطية عبر جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية وتنمية القطاع الصناعي، إذ جاء ذلك في ضوء المذكرة التي عرضها نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق.

ثانياً: تعزيزاً للتنافسية مطار البحرين الدولي في المنطقة وتأسيساً لدوره كمطار محوري رئيس فيها، وتشجيعاً لشركات الطيران العالمية التي تتخذ من هذا المطار منطلقاً لعملياتها وجذب المزيد منها، فقد قرر مجلس الوزراء تمديد الحوافز والمزايا التي يقدمها لهذه الشركات لمدة سنتين قادمتين، وكلف المجلس وزير المواصلات والاتصالات باتخاذ ما يلزم.

ثالثاً: وجه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء إلى تبني المزيد من المبادرات التي تدعم تطوير القطاع التجاري عبر تسهيل وتبسيط منظومة الإجراءات وتقليص التداخل والازدواجية في الإجراءات اللازمة لإصدار التراخيص التجارية، وعرض وزير الصناعة والتجارة والسياحة ضمن

المنامة - بنا: ترأس رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة الجلسة الاعتيادية الأسبوعية لمجلس الوزراء بقصر القضيبي صباح أمس. وأدى الأمين العام لمجلس الوزراء ياسر الناصر عقب الجلسة بالتصريح التالي: رفع صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء خالص التهنئة والتبريكات إلى عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وإلى صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى بمناسبة يوم قوة دفاع البحرين، مشيداً بسموه بالدور الكبير الذي تضطلع به قوة دفاع البحرين التي رعاهها جلالته الملك تأسيساً وجاهوية وتطويراً كدور واق لحماية الوطن وحفظ مسيرة النهضة والبناء فيه والذود عن حياضه والسهر على أمنه واستقراره وصوناً لمنجزاته ومكتسباته، منوهاً صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بكفاءة قوة دفاع البحرين قائداً ومنتسبين وبما تتمتع به من جاهوية واستعداد مواكبا للعصر تسليحاً وتأهيلاً يبعث على الفخر والاعتزاز.

بعد ذلك، رحب صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بالإعلان عن جائزة الملك حمد بن عيسى آل خليفة لتمكين الشباب العالمي من مقر الأمم المتحدة، باعتبارها مبادرة نبيلة تخدم غايات أممية سامية أساسها دعم أهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الدولية التي اتفقت عليها جميع الدول الأعضاء في العام 2015، والتي تهدف للارتقاء بالشباب العالمي وتمهية الأرضية المناسبة لهم عبر خلق فرص لتمكينهم في مختلف الدول والثقافات بسبل مبتكرة وفعالة وحث الدول على الاهتمام واحتواء الشباب، منوهاً سموه بدور جائزة الملك حمد لتمكين الشباب العالمي في تعزيز التعاون بين مملكة البحرين ومنظمة الأمم المتحدة، وفي باعتبارها الأولى من نوعها الموجهة للشباب. وفي هذا الصدد عرض وزير شؤون الشباب والرياضة تقريراً بهذا الشأن.

بعد ذلك، رحب مجلس الوزراء بالزيارة التي سيقيمونها بها إلى البلاد لدعوة رسمية من صاحب الجلالة الملك، رئيس جمهورية تركيا الشقيقة رجب طيب أردوغان، التي تأتي في إطار الروابط الأخوية المتينة التي تربط بين البلدين الصديقين ومعززة للتعاون البناء بينهما، متمنياً لضيف البلاد الكبير والوفد المرافق طيب الإقامة في البلاد.

إلى ذلك، تابع صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقف التنفيذي لبعض المشاريع التنموية ومثروعات البنية التحتية بمحافظة المحرق ومنها مشروع "سعادة" التطويري الذي يربط سوق

التقرير الرابع للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يرصد الإنجازات

البحرين رسخت دولة القانون وعززت الحريات العامة

المكفولة للمعاملة الوافدة، واستحداث مجلس الوزراء لنظام تصريح العمل المرن، كما أشادت بالحقوق المكفولة لذوي الإعاقة من الفئات الخاصة، داعية إلى الإسراع في سن تشريع خاص لتنظيم ومعالجة شؤون العمالة المنزلية من ناحية، وإصدار قانون خاص ينظم العقوبات البديلة، باعتبارها جزءاً من النظام العقابي في التشريع الجنائي الوطني من ناحية أخرى. وخلص التقرير إلى أن التشريعات التي صدرت بالفترة الأخيرة تتواءم مع أحكام الدستور والمعايير الدولية وبما يعزز حقوق الإنسان بأبعادها المختلفة في منظومة الدولة، مؤكداً توافر ضمانات المحاكمة العادلة في إشارة إلى ما جسدهت محكمة التمييز تحديداً من ضمانات لإرساء مبادئ الإنصاف والعدالة.

النواب والشورى، إضافة إلى إصدارها عدد من البيانات تزامناً مع الأيام أو المناسبات الدولية، إلى جانب مشاركتها الإقليمية والدولية. ولفت التقرير إلى أن المؤسسة تفاعلت إيجاباً مع بعض الأحداث في الساحة، وأصدرت بيانات عدة في مناسبات منفصلة؛ انطلاقاً من دورها الاستشاري الذي يحدده لها قانون إنشائها، فضلاً عن حضور بعض جلسات المحاكم، وتفعيل زيارتها الميدانية كإحدى وسائل الرصد الممنوحة لها، علاوة على تلقي الشكاوى والملاحظات وطلبات المساعدة القانونية ودراستها وإحالة ما ترى إحالتها لجهات الاختصاص ومتابعتها بهدف معالجتها وتسويتها مع الجهات المعنية. وأشادت المؤسسة في تقريرها بالحقوق

مسيرة حقوق الإنسان، والقيام بوظائفها على أكمل وجه، وذلك في إشارة إلى المرنجيات والآراء الاستشارية التي تقدمت بها إلى مجلسي الشورى والنواب، ومبادرتها التي أحالت فيها رأيها الاستشاري لمجلس الوزراء، علاوة على الآراء الاستشارية المرفوعة إلى المجلس الأعلى للقضاء، وتتعلق في مجملها بتوسيع أطر المشاركة، وتعديل واستحداث بعض تشريعات المنظومة القانونية لتنسجم أكثر والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأوضح التقرير أن المؤسسة لعبت دوراً نشيطاً في مجال تعزيز حقوق الإنسان عبر إقامة عدد من الندوات والمحاضرات، وإبرام مذكرة تفاهم مع إحدى المنظمات العاملة في المجال، والمساهمة في المراجعة التشريعية بالتعاون مع

وأكد التقرير أن من بين أبرز الإنجازات الحقوقية التي شهدت المملكة العام 2016، التعديلات التي أدخلت على قانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث قضى المرسوم بقانون رقم 20 الصادر في أكتوبر 2016 بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المؤسسة؛ وذلك بهدف تقويتها، ومنها مزيداً من الصلاحيات، ورفع تصنيفها دولياً بما يجسد التزام المملكة بصون حقوق الإنسان، خصوصاً أن المؤسسة حصلت في أغسطس بالعام 2016 على الصفة الاعتمادية الفئة (ب) من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية؛ لتعزيز حقوق الإنسان وحياتها المعروفة اختصاراً بـ "GANHRI". وأبرز التقرير كيف استطاعت المؤسسة أن تشارك مؤسسات المجتمع البحريني في تعزيز

المنامة - بنا: رصد التقرير السنوي الرابع للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي صدر أخيراً، العديد من المنجزات التي تحققت للبحرين على صعيد الامتثال بحقوق الإنسان ورعاية مبادئها وترسيخ أركانها ومقوماتها، وذلك بالأبعاد القبلية الماضية. وقال التقرير، الذي جاء في أربعة فصول، إن المملكة شهدت بالعام 2016 تحولات مهمة نحو تعزيز مسار حقوق الإنسان والحريات العامة وضمن تمتع الأفراد بها، مشيراً إلى أن من بين أهم نتائج هذه المسيرة دعم أطر الديمقراطية، وترسيخ أركان دولة القانون، وبناء منظومة تشريعية متكاملة، فضلاً عن تعزيز الممارسات الفعلية والعملية التي ترسخ من المنظومة الحقوقية.